السنة: السادسة المجلد:06 العدد: 01 ص ص:1306- 1325
EISSN2676-1645 ISSN 2543-375X

تنسيق الجهود المدنية ـ العسكرية في العمل الإنساني المجالات والتحديات

Coordination of civil-military efforts in Humanitarian action :Domains and Challenges

رياض بوزرب، جامعة جيجل
r.bouzerb@univ-jijel.dz
جمال منصر *، جامعة قالمة
menanceur.djamel@univ-guelma.dz

تاريخ الاستلام:2020/09/17 تاريخ القبول: 2020/10/22

ملخص:

تزايدت في السنوات الأخيرة عمليات الإغاثة الإنسانية المعقدة، وبناء السلام وإعادة الإعمار، ورغم الاختلافات التنظيمية والتشغيلية والمعيارية بين القوات العسكرية والهيئات المدنية المشاركة في تلك العمليات، إلا أنها بحاجة إلى تنسيق جهودها على المستوى الاستراتيجي للعمل معا بفعالية، سواء في تقديم المساعدة الإنسانية أو في تنفيذ أنشطة الدعم المرتبطة بها. إن المشاركة العسكرية في جهود الإغاثة ليست تطوراً جديداً.

لكن المثير للاهتمام هو الزيادة في نشر الأصول والقدرات العسكرية في الاستجابة للكوارث والحالات الإنسانية التي تتطلب حماية المدنيين ومساعدتهم. وقد أعربت الجهات الفاعلة المدنية عن قلقها بشأن تأثير التنسيق المدني العسكري على بقاء أعمالها مستقلة ومحايدة ونزيهة. تتناول هذه الورقة توجهات الفاعلين المدنيين والجهات العسكرية تجاه التنسيق المدني العسكري.

* المؤلف المرسل

كما تناقش العقبات التي تواجهه، وتطرح في سياق ذلك ما يجب القيام به لتعزيز هذا التنسيق.

الكلمات المفتاحية: الإنساني ، مدني، عسكري ، الحماية ، الكوارث.

Abstract:

In recent years, complex humanitarian relief, peace building and reconstruction operations have increased. In spite of organizational, operational, and normative differences between the military and civilian bodies involved in those operations, they still need to coordinate their efforts at the strategic level to work together effectively, whether in providing humanitarian assistance or in implementing related support activities. Military participation in relief efforts is not a new development but what is interesting is the increased deployment of military assets and capabilities in response to disasters and humanitarian situations that require the protection and assistance of civilians.

Civil actors have expressed concern about the impact of civilian-military coordination on the maintenance of their actions as independent, neutral and impartial. This paper examines the attitudes of civilian and military actors to ward civilian military coordination. It also discusses the obstacles that faces this coordination and, in this context, outlines what must be done to enhance it.

Keywords: Humanitarian, Civil, Military, Protection, Disasters.

مقدمة:

في الفترة التي تلت الحرب الباردة باتت القوات العسكرية أكثر مشاركة في المساعدة والعمليات الإنسانية سواء خلال السلم أو الحرب. مما جعل الخطوط الفاصلة بين أنشطة المنظمات المدنية والعسكرية تبدو غير واضحة تماما. ومن أجل أن تكون الاستجابة الإنسانية فعالة وأن تعمل الجيوش والوكالات المدنية والجهات الفاعلة - من غير الدول - في المناطق المتضررة من الأزمات بالكفاءة المطلوبة، دون المساس بالطابع المدني للمساعدة الإنسانية والاستجابة للكوارث الطبيعية، فإن الحوار والتفاعل بين هذه الأطراف أمر بالغ الأهمية. وهذا التفاعل بين المنظمات الإنسانية والجيوش في ظل الظروف الإنسانية المتأزمة والطارئة هو ما يشير إليه بالتحديد مصطلح "التنسيق المدني العسكري" "CMCoord".

يعتبر التنسيق المدني -العسكري الفعال، خاصة في حالات الطوارئ الإنسانية المعقدة، أمرًا بالغ الأهمية للحفاظ على وصول المساعدات الإنسانية وحماية المدنيين وإدارة أمن عمال الإغاثة. وغالبًا ما تؤدي القوات العسكرية دورًا رائدًا في الاستجابة للكوارث الطبيعية أو الصراعات. ومع ذلك، فإن التنسيق مع "المدنيين" يطرح عددًا من التحديات، خاصة فيما يتعلق بالحفاظ على حيادية واستقلالية العمليات الإنسانية.

وبحلول القرن الحادي والعشرين، وتبني الأمم المتحدة لنهج يرتكز على مفهوم "الأمن الإنساني"، المتمحور حول الإنسان، والموجه نحو الوقاية، نما - بالموازاة مع ذلك - الزخم والطلب على نهج أكثر شمولاً وتعاوناً وتنسيقا في الاستجابة للحالات الإنسانية، و تطور التعاون المدني والعسكري باعتباره حلقة وصل لإدارة الصراعات. وأصبح العديد من الفاعلين المدنيين والعسكريين يدركون أنه أكثر من مجرد عمل عرضي لسببين رئيسين:

أولا، تعقيد بيئة عمليات السلام، مما يتطلب مزيدا من التنسيق بين الجهات الفاعلة والبرامج والأنشطة.

ثانيًا، الموارد المحدودة بشكل متزايد في مواجهة الطلب المتزايد، تعني أنه يجب علينا أن نفعل المزيد بأقل القليل. يجب علينا استخدام مواردنا المتاحة (بما

في ذلك التمويل وحفظة السلام) بشكل أكثر حكمة وكفاءة وفعالية. بعبارة أخرى، يجب ألا ندير الصراع نفسه بشكل أفضل فحسب، بل يجب أن ندير أيضًا الطرق والوسائل التي ندير بها السلام.

كما يعد التنسيق المدني - العسكري في سياق الأزمات، أمرًا بالغ الأهمية لحماية المبادئ الإنسانية، وبالتالي ضمان استجابة إنسانية فعالة. ومع ذلك، فقد واجه في السنوات الأخيرة عددًا من التحديات الرئيسية والمترابطة في كثير من الأحيان، كالتدخلات الدولية المتزايدة في الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات، وزيادة تواتر وحجم الكوارث الطبيعية، والانتشار السريع للجهات الفاعلة "الإنسانية"، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية.

وعلى الرغم من أن المنظمات الإنسانية والجيوش تعمل بشكل متزايد في نفس البيئات، إلا أن هناك تحليلاً محدودًا في الأدبيات الحالية لطبيعة علاقاتهم في الممارسات الميدانية. على وجه الخصوص، هناك القليل من التحليل لكيفية تأثر العلاقة، من الناحية التشغيلية، بالطبيعة المتغيرة للصراعات وللكوارث الطبيعية. بدلاً من ذلك، تميل المناقشات حول التنسيق المدني -العسكري إلى التركيز على القضايا المفهومية والمسائل المبدئية، مع تحليل ونقاش أقل بخصوص المستويات العملية لتلك العلاقة، وكيف تؤثر هذه العلاقة على النتائج الإنسانية للسكان الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية والحماية؟

تستعرض هذه الورقة الاتجاهات الرئيسة التي تناولتها الأدبيات حول التنسيق المدني والعسكري في النزاعات والكوارث الطبيعية، وتؤطرنا في هذا المسعى أسئلة مركزية منها:

كيف يمكن للجهات الإنسانية والعسكرية المشاركة بشكل أكثر فعالية في الاستجابة للتحديات الإنسانية؟ وهل أطر وآليات التنسيق الحالية مناسبة لهذا الغرض؟

هذه الورقة هي نتاج مراجعة مكتبية للأدبيات الأكاديمية المتعلقة بمفهوم وممارسة التنسيق المدني والعسكري. ولم يتح لنا الوصول إلى الوثائق الداخلية (التقييمات الداخلية، والدروس المستفادة، والمراجعات اللاحقة) للمؤسسات العسكرية أو المنظمات الإنسانية، وبالتالي فإن هذه الورقة تقتصر على المؤلفات الأكاديمية المتاحة للجمهور.

يستكشف العنصر الأول من هذه الورقة المقصود بالتنسيق المدني العسكري، ويبحث العنصر الثاني في مجالات هذا التنسيق بالتركيز على حماية المدنيين و أعمال الإغاثة أثناء الكوارث الطبيعية، بينما يعالج العنصر الثالث التحديات التي يواجهها التنسيق المدني العسكري. وتقدم الورقة في سياق ذلك بعض الاستنتاجات لتحسين التنسيق المدني والعسكري أثناء الأعمال الإنسانية.

أولا - ما المقصود بالتنسيق المدني - العسكري؟

التنسيق المدني العسكري هو مفهوم مشابه للعديد من التعاريف والمذاهب المتنافسة والمختلفة التي تصف بشكل أساسي نفس النشاط، أي التنسيق بين الجهات الفاعلة المدنية والعسكرية في عمليات السلام والمساعدات الانسانية. يستخدم الباحثون في هذا المجال مفردات مختلفة لتأطير متغيري مدني - عسكري، حيث استخدم Ankersen مفهوم التعاون المدني العسكري (Ankersen.. 2007)، و استخدم Lucius, & Rietjens مفهوم التفاعل المدني العسكري (Lucius & Rietjens, 2016)، بينما وظف كل من James, P., & Choi, S تعبير الديناميكيات المدنية العسكرية (James& Choi, 2005)، و استخدم Cusumano, E., & Corbe, M تعبير الاستجابة المدنية العسكرية. (Cusumano & Corbe, 2018)

تُعرّف الأمم المتحدة مصطلح "التنسيق المدني - العسكري" "C.M.Coord" أوCivil- Military Coordination بأنه: "الحوار والتفاعل بين الفاعلين المدنيين والعسكريين في حالات الطوارئ الإنسانية، وهو أمر ضروري لحماية وتعزيز المبادئ الإنسانية، وتجنب المنافسة، وتقليل التناقض إلى أدنى حد، وعند الاقتضاء السعي لتحقيق الأهداف المشتركة. إنه يوفر نطاقا من التفاعل بين الجهات العسكرية والإنسانية، يمتد من التعايش إلى التعاون. فالتنسيق مسؤولية مشتركة يسهلها الاتصال والتدريب المشترك" (https://bit.ly/39uLx8Q).

تتقاطع العلاقات المدنية - العسكرية (تبعا لهذه الرؤية) عبر نطاق واسع يبدأ بالتعايش في أحد طرفيه ويمتد إلى التنسيق والتعاون في الطرف الآخر.

يشير التعايش إلى موقف تم فيه تبادل الحد الأدنى من المعلومات الضرورية بين الجهات الفاعلة الإنسانية والعسكرية، ويمكن أن يشمل عادة تبادل المعلومات حول الأمن، وحركة القوافل الإنسانية، وإدارة الموارد والخدمات اللوجستية المشتركة، مثل الميناء أو المطار. ويشير التعاون على الجانب الآخر، إلى حالة التنسيق القصوى بين الجهات الفاعلة المدنية والعسكرية، حيث توجد مجموعة من العلاقات التعاونية التي تشمل التخطيط المشترك، وتقسيم العمل، والمشاركة المفتوحة للمعلومات.

يركز التنسيق المدني - العسكري CIMIC وفق التصور الذي وضعته إدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بشكل أقل على دعم الأهداف العسكرية البحتة، وبدلاً من ذلك يركز على تحقيق أهداف مجلس الأمن الأوسع نطاقاً، والحفاظ على العلاقات المناسبة مع الجوانب المدنية والإنسانية لتحقيق الاستجابة الشاملة التي تتبناها الأمم المتحدة. تصف إدارة عمليات حفظ السلام عمليات التنسيق بأنها "وظيفة في بعثات الأمم المتحدة المتكاملة، تسهل التفاعل بين العنصرين العسكري والمدني للبعثة، وكذلك مع الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية في منطقة البعثة ، من أجل دعم أهداف مهمة الأمم المتحدة" (https://bit.ly/39tjIxn).

ويدعم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة الجهات الفاعلة الإنسانية والعسكرية من خلال التدريب والدعوة للاحتكام للمبادئ التوجيهية التي تحكم استخدام أصول الدفاع العسكري والمدني. كما يسعى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى وضع نهج يمكن التنبؤ بنتائجه والاستخدام المناسب لهذه الأصول أثناء التخطيط للطوارئ وأنشطة الاستعداد الأخرى.

يعد قسم التنسيق المدني والعسكري (CMCS) التابع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية هو نقطة الاتصال المعينة في نظام الأمم المتحدة للتنسيق المدني - العسكري، ومتابعة الأنشطة والعمليات الميدانية ذات الصلة. يهدف برنامج تدريبUN-CMCoord الذي يديره القسم إلى تزويد الجهات الفاعلة الإنسانية والعسكرية بالمهارات والمعارف اللازمة للتفاعل الفعال مع بعضها البعض.

كما يقوم قسم التنسيق المدني والعسكري بإعداد ونشر خبراء التنسيق الأمميين - في الميدان. ويساعد في التخطيط وتحديد وإعداد ونشر أفراده المدربين تدريبا مناسبا استجابة لحالات الطوارئ الإنسانية المفاجئة أو لحالات الطوارئ المعقدة والأزمات الممتدة.

يتضمن برنامج UN-CMCoord دورات تدريبية تهدف إلى تعريف الممارسين بمفاهيم ومبادئ التنسيق المدني - العسكري الإنساني وتطبيقاتها العملية في الميدان، وتسمح للمشاركين بالتفكير في تنوع الجهات الفاعلة الإنسانية والعسكرية في العمليات الميدانية (https://bit.ly/3g4acUb).

ويستخدم حلف شمال الأطلسي (الناتو) والقوات المسلحة للولايات المتحدة الأمريكية، مصطلحي "التعاون المدني- العسكري" و"الشؤون المدنية" لوصف الوظائف غير القتالية التي تضطلع بها قواتهما المسلحة التي تؤدي وظائف مدنية، أو القوات المسلحة التي تضطلع بمهام تؤديها عادة السلطات المدنية أو المنظمات غير الحكومية أو المنظمات الإنسانية الدولية.

ويشير مصطلح "التعاون المدني - العسكري" إلى التنسيق والتعاون، بين القائد العسكري والسكان المدنيين، بما في ذلك السلطات الوطنية والمحلية، وكذلك المنظمات والوكالات الدولية والوطنية وغير الحكومية (https://bit.ly/338oiA4). بينما "الشؤون المدنية" فيقصد بها الأنشطة العسكرية المترابطة التي تضم العلاقة بين القوات العسكرية والسلطات المدنية والسكان، وتشمل الشؤون المدنية الأنشطة التي يقوم بها القادة العسكريون بغية إقامة ومداومة العلاقات بين قواتهم والسلطات المدنية والسكان عموما، والموارد، والمؤسسات، وذلك في المناطق الصديقة أو المحايدة أو المعادية التي تنشر فيها قواتهم، وقد تنفذ هذه الأنشطة قبل الأعمال العسكرية الأخرى، أو أثناءها، أو بعدها أو في غياب هذه الأعمال (https://bit.ly/3hRr40J). ويمثل كل ذلك في المسرح العسكري ما يسمى "بمضاعفة القوة ".و يخدم رسالة القائد العسكري من خلال جمع المعلومات، وحماية القوة، و"العمليات النفسية" التي تعرف عادة بنشاطات "العقول والقلوب". والهدف من هذه الأخيرة هو بناء

القبول لدى السكان من خلال التأثير على مدارك الناس حول مشروعية الرسالة العسكرية (https://bit.ly/2CQq4LF).

ويشبه فهم الاتحاد الأوروبي للتنسيق المدني العسكري، تصور الأمم المتحدة، من حيث أنه "يأخذ في الاعتبار" المبادئ التوجيهية لاستخدام أصول الدفاع العسكري والمدني في الإغاثة من الكوارث"، ويشجع الاتحاد الأوروبي التنسيق بين الجهات الفاعلة المدنية والعسكرية في حالات الطوارئ. ويرى أنه ضروري لحماية وتعزيز المبادئ الإنسانية، وتجنب التنافس بين القدرات المدنية والعسكرية، وتقليل التناقض، واتباع الأهداف المشتركة عند الاقتضاء (https://bit.ly/30b0JVx).

غير أنه في حين أن الدافع وراء عقيدة CIMIC في حلف الناتو والاتحاد الأوروبي هو الحاجة إلى إقامة تعاون بين القوة العسكرية ككيان منفصل مفوض قانونًا والجهات الفاعلة المدنية في منطقة عملياتها، فإن التنسيق المدني العسكري في سياق عمليات بناء السلام للأمم المتحدة تحكمه الحاجة إلى تعظيم التنسيق بين العنصر العسكري والمكونات المدنية لنفس المهمة المتكاملة، وبين المكون العسكري وبقية منظومة الأمم المتحدة، وبين المكون العسكري للبعثة والجهات الفاعلة المدنية الخارجية والداخلية الأخرى في نفس منطقة المهمة. (De Coning, 2005, p101)

ومن وجهة نظر العاملين في المجال الإنساني، فإن التعاون المدني– العسكري يمثل الرابط الذي يسهل توحيد الجهود بين القوات العسكرية والكيانات المدنية ذات الصلة، بما في ذلك السلطات المحلية أو الوطنية أو الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية والدولية. كما يشكل نقطة الاتصال في القوات المسلحة لمراقبة الوضع العام والإنساني الذي يواجه السكان المدنيين والتأثير فيه. ومن الناحية العملية، تجاوزت العديد من المنظمات غير الحكومية أهداف الإغاثة التقليدية كتوفير الغذاء والماء والمأوى، والتدابير الصحية الطارئة، إلى رصد انتهاكات حقوق الانسان، وتشجيع جهود إعادة الاعمار، بل قد تحل أحيانا محل الحكم المحلي.(Volker, 2006, p9)

التعاون المدني – العسكري الحالي، والمشاريع الإنسانية التي تضطلع بها الشؤون المدنية، وتنفذها القوات المسلحة - حسب وجهة نظر العاملين في

المجال الإنساني دائما - مطابقة تقريبا في أسلوب تنفيذها لمشاريع المنظمات الإنسانية، إذ يتضمن أسلوب عمل فريق التنفيذ: تقييم الاحتياجات، وتحديد المشاريع، وتأمين تمويلها، وإيجاد شركاء أو متعهدين لتنفيذها، وتقييم أثرها (https://bit.ly/310uR4V).

لقد بدأ مفهوم التعاون المدني – العسكري ومفهوم الشؤون المدنية في الانتشار، فنجد في آسيا مثلا أن بعض القوات المسلحة الوطنية هناك، تعتبر التعاون المدني العسكري أو الشؤون المدنية أحد أعمدة مذهبها الثلاثة، إلى جانب جمع المعلومات والقتال. وفي إفريقيا بدأ مذهب التعاون المدني – العسكري في التطور عبر خطوط عمليات السلام "التقليدية"، لكنه سوف يتبنى حتما العمليات الإنسانية كمكمل عادي لأدوار الأمن والاستقرار التي تضطلع بها القوات المسلحة.

ثانيا - مجالات التنسيق المدني - العسكري:

عندما تخلق النزاعات أو الكوارث الطبيعية احتياجات إنسانية، تنشر العديد من الدول جيوشها للاستجابة. وتشارك المنظمات الإنسانية المحلية والدولية أيضًا في تلك الاستجابة، ومن الضروري أن يتمكن الطرفان من العمل في نفس المكان دون الإضرار بالطابع المدني للمساعدة الإنسانية.غير أن متطلبات التنسيق المدني - العسكري قد تكون مختلفة من مجال إلى آخر، كما سنوضحه فيما يأتي:

1- حماية المدنيين:

لقد توسعت عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بشكل كبير خلال العقد الماضي. هناك 15 بعثة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم اليوم، مع 125000 من قوات حفظ السلام. وتبعا لذلك، تؤدي بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام دورًا متزايدًا في حماية المدنيين، منذ أن كلفها مجلس الأمن أولاً بهذه المهمة في عام 1999 في سيراليون (https://bit.ly/330vSwL).

ومع ذلك، هناك نقص في الوضوح حول ما يعنيه هذا التطور "للإنسانيين". على الرغم من نشر عدد من السياسات والمبادئ التوجيهية بشأن الحماية

الإنسانية، فإن هذه الوثائق لا تذكر إلا القليل عن كيفية مشاركة الوكالات الإنسانية مع بعثات حفظ السلام في هذا المجال.

كان التفاعل المتزايد بين قوات حفظ السلام والعاملين في المجال الإنساني بشأن حماية المدنيين أحد الأسباب التي جعلت مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) وإدارة عمليات حفظ السلام (DPKO) يشرعان في دراسة مستقلة بعنوان:" حماية المدنيين في سياق عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: النجاحات والانتكاسات والتحديات المتبقية"، نشرت في جانفي 2010. تتعقب الدراسة صياغة تفويضات الحماية من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وتنفيذها من قبل بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام على أرض الواقع. تمت دراسة عدة حالات منها: جمهورية الكونغو الديمقراطية (بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية)، وكوت ديفوار (عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار)، والسودان (بعثة الأمم المتحدة في السودان والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور)، لتسليط الضوء على عدد من الثغرات وأوجه القصور.

وخلصت الدراسة على وجه الخصوص إلى أن بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة تفتقر إلى تعريف واضح لمفهوم حماية المدنيين، فضلاً عن استراتيجيات حماية شاملة لتنفيذ ولاياتها. وكثيراً ما تكون مواردها ضعيفة وتدريب أفرادها غير كاف. وتم تضمين عدد من نتائج الدراسة وتوصياتها في قرار مجلس الأمن 1894بشأن قضية التنسيق (https://bit.ly/330vSwL).

وفي حين تبدو بعض مجالات مسؤوليات الحماية واضحة تمامًا، فالحال ليس كذلك في مجالات أخرى. على سبيل المثال، في بعض السياقات، تكون بعثات حفظ السلام مسؤولة عن السعي لإطلاق سراح الأطفال من الجماعات المسلحة، في حين أن هذه مسؤولية اليونيسف في حالات أخرى. وتوضيح حدود هذه المسؤوليات ليس مهما فقط بسبب المخاوف بشأن المبادئ الإنسانية، ولكن أيضًا لجعل الاستجابة الشاملة أكثر فعالية.

هذا لا يعني أن حفظة السلام والعاملين في المجال الإنساني لا يتواصلون أو يعملون معًا على الحماية. في سياقات مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان ودارفور وتشاد، تتفاعل بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام

والمجتمع الإنساني حول قضايا الحماية، ولكن يمكن وصف علاقتهم في أفضل الأحوال على أنها علاقة تعايش، بدلاً من وجود رغبة حقيقية في التنسيق بشكل أفضل. على الرغم من الأهمية المتزايدة لحماية المدنيين لكليهما، إلا أن التفاعل غالبًا لا يرقى ليكون استراتيجيًا. مما يجعل التنسيق على المستوى الميداني ليس واضحًا دائمًا (https://bit.ly/330vSwL).

وقد حرصت المنظمات الإنسانية على تمييز إجراءات الحماية الخاصة بها عن تلك الخاصة ببعثات حفظ السلام من أجل حماية المبادئ الإنسانية. تعتقد العديد من الوكالات أن أي ارتباط مع بعثة حفظ السلام يمكن أن يقوض حيادها في أعين الجماعات المسلحة، ويعرض للخطر سلامة وأمن موظفيها ويقلل من قدرتهم على العمل بشكل مستقل للوصول إلى السكان الذين يحتاجون إلى المساعدة.

فالاستراتيجية التي يمكن تسميتها بفرض السلام (الذي يفهم ببساطة على أنه إنهاء العنف) من الواضح أنها لا تتضمن فقط أنشطة سلمية ومحايدة لحفظ السلام (كتلك التي ربما تكون مطلوبة للحفاظ على وقف إطلاق النار)، وإنما تتطلب أيضا المخاطرة بلجوء أكبر للقوة، من أجل إرغام الحزب أو الجناح أو العصابة على وقف القتال أو القتل، أو لكي تمنع أحد الأطراف عن انتهاك وقف إطلاق النار، أو من أجل حماية ضحايا القمع الداخلي من هجوم حكومي متجدد. وبدورها حماية المدنيين المستهدفين، كما هو الحال بالنسبة لحماية المساعدات يمكن أن تكون في نقاط حماية محددة كما يمكن أن تتوسع لمجالات محمية صغيرة أو واسعة.(منصر، 2012، الصفحة54)

من جانبها، اتخذت بعثات حفظ السلام نظرة ضيقة لدورها في الحماية، حيث رأت أن تعطي الأولوية لضمان "الأمن المادي" للمدنيين، ولم تر دوما الحاجة إلى التنسيق مع المنظمات الإنسانية. ومع ذلك، فإن معظم بعثات حفظ السلام اليوم متعددة الأبعاد، فإلى جانب قوات حفظ سلام النظامية التقليدية توجد أيضًا وحدات شرطة كبيرة وعناصر مدنية بما في ذلك الوحدات التي تتعامل مع حماية الأطفال، والعنف الجنسي، وحقوق الإنسان وسيادة القانون،

وكلها مجالات ذات صلة بحماية المدنيين. ونتيجة لذلك، أصبحت ولايات الحماية لبعثات حفظ السلام أكثر تنوعا، وباتت بحاجة إلى التنسيق مع الجهات الفاعلة الأخرى.

وفي سياق عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة، فإن التفاعل الإنساني العسكري هو واحد فقط من عدة علاقات مدنية عسكرية.إذ تشمل العديد من العلاقات الأخرى، مثل العلاقات بين العسكريين وضباط حقوق الإنسان والمستشارين المنتخبين ومنسقي نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والعاملين في مجال التنمية، طوال مسار عملية السلام. (De Coning, 2005, p90)

تتطلب غالبية مخاطر الحماية التي يواجهها المدنيون أساليب منسقة من قبل قوات حفظ السلام والعاملين في المجال الإنساني. لا يمكن القول إن العاملين في المجال الإنساني يعملون على بعض قضايا الحماية وقوات حفظ السلام في قضايا أخرى؛ تتطلب مشاكل الحماية إجراءً جماعيًا إذا أريد معالجتها بشكل صحيح. حتى الحماية من العنف الجسدي، والتي من الواضح أن قوات حفظ السلام تلعب فيها دورًا محوريا، تعتمد غالبًا على تحليل المنظمات الإنسانية لتحديد مكان وطبيعة المخاطر والتهديدات الموجودة.

و قد تتفاقم المخاطر المتعلقة بحماية الأطفال - على سبيل المثال - في الحالات الطارئة بسبب الافتقار الى حكم القانون، وتفكك الاسرة والمجتمع، وانهيار آليات الحماية الأسرية والمجتمعية وقد يساهم القرب من القوات المسلحة والمخيمات المزدحمة والانفصال عن أفراد الأسرة في زيادة مخاطر العنف. (اللجنة الدائمة بين الوكالات، 2017، الصفحة 301).

إن الحصول على معلومات موثوقة ودقيقة هو حجر الزاوية في أعمال الحماية الفعالة، وهذا مجال واضح للتعاون بين حفظة السلام والعاملين في المجال الإنساني، إذ تتمتع بعثات حفظ السلام بإمكانات هائلة لجمع المعلومات حول مخاطر الحماية، وكثيراً ما يرى أفراد حفظ السلام على الأرض ميزة إقامة علاقات مع السكان المحليين. في حين قد تكون المنظمات الإنسانية غير قادرة على الذهاب إلى حيث يتم نشر قوات حفظ السلام، يمكن أن يكون العكس صحيحًا أيضًا، فقد يكون لدى العاملين في المجال الإنساني بانتظام معلومات مفيدة لقوات حفظ السلام.

إن قدرة المنظمات الإنسانية على حماية المدنيين محدودة، لذا فإن الضغط من أجل نشر قوات حفظ السلام في المناطق التي يعتقدون أن الناس فيها معرضين للخطر هو نشاط حماية رئيسي، كما يعد نقل المعلومات حول مشكلات الحماية مسألة حساسة، وقد يؤثر ذلك على الحياد المتصور للمنظمات الإنسانية ويعرض الأشخاص الذين يقدمون المعلومات للخطر (https://bit.ly/330vSwL).

من الواضح أن قضية حفظ السلام وحماية المدنيين تثير مخاوف بشأن حماية المبادئ الإنسانية، ولكن لا ينبغي أن تعترض هذه المخاوف طريق المشاركة الفعالة بين المدنيين والعسكريين باتباع نُهُج تكاملية ومنسقة قدر الإمكان لحماية المدنيين.

2 - **الكوارث الطبيعية**:

على الرغم أنه من مسؤولية الحكومات الوطنية حماية ومساعدة أولئك الذين يعيشون في بلدانهم في حالات الكوارث، لكن الحكومات نفسها تضعف في كثير من الأحيان بسبب الكوارث وتعوزها القدرة على الاستجابة بشكل مناسب في بعض الحالات، يؤدي ذلك إلى أن يحل الفاعلون الدوليون محل الحكومات الوطنية، وقد توسعت تشكيلة النظام الإنساني الدولي للاستجابة للكوارث في السنوات الأخيرة؛ لتشمل وكالات الأمم المتحدة، وإدارات المساعدات الحكومية، وحركة الهلال والصليب الأحمر، المنظمات غير الحكومية، مجموعات المجتمع المدني المحلية والقوات العسكرية.

وباتت الاستجابة للكوارث الطبيعة لا تقتصر على تقديم المساعدة الإنسانية فحسب، بل تشمل أيضًا تنفيذ ما يسمى "أنشطة الدعم" بما في ذلك النقل وتأمين الطرق لوصول المساعدات وإدارة الأمن، وهي مهام تتطلب قدرات لا تحوزها المنظمات المدنية وخاصة المنظمات غير الحكومية المتخصصة بشكل عام في تقديم المساعدات الغذائية أو الخدمات الطبية، ولمعالجة أوجه القصور في المنظمات المدنية، وسعت القوات العسكرية نطاق عملياتها للتدخل في عمليات الإغاثة المتعلقة بالكوارث الطبيعية، وأصبح هذا واحدا من المجالات التي تعرف تجسيدا واضحا لمفهوم التنسيق المدني العسكري.

وكلما كانت الكارثة أكثر تدميراً، صار من الصعب الوصول إلى السكان المتضررين، مما يزيد من الحاجة إلى تدخل القوات العسكرية لتقديم الدعم اللوجستي للمنظمات المدنية. فعلى سبيل المثال، قد يكون لدى الجيش القدرة على التدخل من خلال إنشاء جسر جوي، كما قد يكون الدعم العسكري ضروريًا لحماية أنشطة منظمات الإغاثة المدنية. إذ يمكن أن تزيد الفوضى التي سببتها الكارثة من انعدام الأمن، مما يبطئ أو يحد من جهود الإغاثة. فكما يقول عالم البراكين هارون تازييف يقول: "إن الجيوش خلقت لصد العدوان، والكوارث عدوان الطبيعة على الإنسان(...) وليس هناك أي هيئة أقدر من الجيوش على صد الكوارث". (حجاج، 2016، صفحة 25).

بالمقارنة مع الجماعات الإنسانية المدنية، فإن للجيوش خبرة أكبر في أنشطة التأهب والتخطيط للطوارئ، ووضع السيناريوهات والتمارين التدريبية. وإحدى الطرق لتقوية العلاقات المدنية العسكرية تكون من خلال التخطيط للطوارئ بصفة مشتركة بين الجهات المدنية والمستجيبين العسكريين قبل وقوع الكارثة. وهذا الأمر لا يزيد فقط من الاستعداد ولكن يزيد من الثقة والتفاهم المتبادل بين مختلف المشاركين. لأن وقت الكارثة لن يكون مناسبا لمناقشة تكامل الأدوار وخلق اللغة المشتركة والبروتوكولات الخاصة بالتواصل بين المدنيين والعسكريين.

الاستجابة للكوارث يمكن أن تكون سريعة وفعالة من قبل المدنيين والعسكريين عندما تشارك الحكومات في الاتفاق على الشؤون القانونية الناظمة لتلك الحالات من الاستجابة، ولحد الآن يبدو أن هناك القليل من الحكومات التي اتخذت الخطوات اللازمة للرد على الأسئلة التي تنشأ في سياقات الكوارث، مثل: هل هناك تسريع لإجراءات السماح بدخول مواد الإغاثة وعمال الإغاثة؟ ومنح تراخيص السائقين الأجانب والاعتراف بأوراق الاعتماد الطبية؟ (https://brook.gs/30TUswz).

تشير الأدبيات إلى أن المشاركة العسكرية الأجنبية في الاستجابة للكوارث بدأت بشكل جدي مع نشر أصول عسكرية دولية كبيرة لدعم الاستجابة لإعصار ميتش Mitch في عام 1999. وقد ساهمت اثنتي عشرة دولة من الدول الثلاثين التي استجابت بدعم عسكري؛ وفي تقييم للاستجابة العسكرية

الأمريكية، ذكر معهد حفظ السلام التابع للجيش الأمريكي أن "حالات الطوارئ الإنسانية المعقدة مثل تلك التي أحدثها إعصار ميتش في منطقة أمريكا الوسطى من المرجح أن تكون نذيرًا للعمليات العسكرية الأمريكية المستقبلية" (https://bit.ly/3gb5vrK).

لا يقتصر هذا الاتجاه على الولايات المتحدة فقط بل إن "الدول الأوروبية نشرت أصولًا عسكرية للاستجابة للكوارث الطبيعية في إفريقيا وأمريكا الوسطى والشرق الأوسط ومؤخراً في آسيا. أبلغت هولندا، على سبيل المثال، عن 18 عملية نشر بين عامي 1997 و2006، وتشير الكثير من المؤلفات إلى أن عمليات النشر هذه من المرجح أن تكون سمة متكررة، وستشمل الجيوش الغربية وغير الغربية" (https://bit.ly/3gb5vrK).

إن زيادة المشاركة العسكرية في إدارة الكوارث الطبيعية باتت ضرورية، لأنه من المتوقع أن يتأثر المزيد والمزيد من الناس بها، إذ أن الكوارث الطبيعية تزداد في العالم ويتوسع نطاق حدوثها، خصوصا مع تغير المناخ. لذلك بات من الضروري زيادة التنسيق بين الفاعلين المدنيين والعسكريين للتعامل مع الكوارث الطبيعية وفق الإجراءات الآتية (https://bit.ly/2EpVhFR):

- تصميم ووضع خطط تدريبية للاستخدام المدني والعسكري من قبل الجهات الفاعلة، جنبا إلى جنب مع مراكز العمليات المشاركة في الاستجابة للكوارث على الصعيد الوطني من خلال تبادل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات مع ما يلزم من معدات لمحاكاة نماذج التدريب لمختلف سيناريوهات الكوارث المحتملة.
- تحسين القدرات التشغيلية، بما في ذلك تلك التي ستسمح بتحسن تبادل المعلومات والتنسيق بين الجهات العسكرية والإنسانية المشاركة في الإغاثة في حالات الكوارث، كتطوير آلية إقليمية للإنذار المبكر.
- تطوير نموذج التأهب للكوارث من خلال خلق الاتفاقات والإجراءات التي تنطوي على تحديد الأدوات من أجل السرعة وطلب موارد المساعدة الخارجية وتلقيها واستخدامها بكفاءة.

ثالثا - مسار التعاون المدني - العسكري وحدود الفعالية العملياتية:

شهدت تسعينات القرن الماضي بداية زيادة التكامل بين الجهود السياسية والعسكرية في الجهود المتعددة الجنسيات لإدارة وحل المنازعات، وبرز اتجاه جديد لإعطاء القوات العسكرية المتعددة الجنسيات أدوارا ومهام إنسانية، وفي أغلب مناطق النزاع، كانت هناك خطورة كبيرة أن تؤدي هده الاتجاهات إلى إضعاف مفهوم وواقع العمل الإنساني غير المتحيز والمستقل والمحايد في أعين المتحاربين والمستفيدين على السواء. وكانت الوكالات الإنسانية تجد صعوبة في الحفاظ على حيادها واستقلالها عندما تستخدم، على سبيل المثال، موارد لوجستية، لدى قوات حفظ السلام التي أصبحت في نهاية المطاف من الأطراف المحاربة في المنازعات، رغم أن دورها كان يستهدف التخفيف من حدتها.

والمشكل هنا يرتبط بحقيقة أن الهدف الدفاعي للحماية الإنسانية في أغلب الحالات يتعارض مع منطق قواعد التدخل العسكري. المنطق العسكري مجهز من أجل التعامل مع النزاعات التي تشمل جيوشا مع بنية موحدة للقيادة. وتأخذ بعين الاعتبار التفريق بين المقاتلين والمدنيين. فالقوات العسكرية مدربة ومجهزة لقتال عدو وإحراز النصر. و في حالة الحروب الأهلية الخطوط ليست محددة بوضوح بين الصديق والعدو، العدو يفتقد بنية موحدة وكثيرا ما يكون خفيا، كما هو الحال في حرب العصابات التدخل العسكري الخارجي يعوزه خاصة وضوح الهدف، وخطر تخريب الأقسام الحيوية للبنية التحتية للبلد. وتجتهد القوات المتدخلة لتقليص الخسائر بين وحداتها. وبالتالي إعطاء الأولوية للهجومات الجوية التي تقود إلى " ضرر غير مباشر"، بالإضافة إلى أن الوحدات العسكرية فوق ذلك لم تدرب ولم تجهز جيدا للحفاظ على السلام الهش وتعويض النظام المدني (https://bit.ly/333Oufj).

كما أن القوات المسلحة، بحكم مبادئها وتدريبها كانت لا ترغب أو لا تقدر على مجابهة التحدي "الإنساني" كما حدث في البلقان أو الصومال، لكن الممارسة "الإنسانية" للقوات المسلحة كيفت نفسها للتحدي مع بداية الأعمال العسكرية لحلف شمال الأطلسي (الناتو) في كوسوفا سنة 1999.

وتبذل الآن جهود نشطة على المستويين الوطني والإقليمي لتصبح القوات المسلحة قادرة على الانتقال من "شن الحرب" إلى "حفظ السلام" إلى "المساعدة الإنسانية" في اليوم نفسه، وأحيانا داخل المدينة نفسها، كما أصبح الخبراء

المدنيون جزء لا يتجزأ داخل البُنى العسكرية، بوصفهم مستشارين للقوات العسكرية، في المجال الإنساني وإعادة الإعمار (https://bit.ly/333Oufj).

من المهم أن نسجل هنا أهم التحديات الرئيسية للشراكات الفعالة في مسار التنسيق المدني العسكري، التي يتعين على المجموعتين حلها على المستوى الميداني:

- إن الفاعلين العسكريين والمدنيين لديهم ثقافات مختلفة للغاية، وتعاونهم يطرح العديد من التحديات لهذا السبب. إذ تقوم الثقافة العسكرية على تسلسل قيادي واضح ومصادر تمويل صارمة. عكس المجتمع الإنساني تمامًا، والذي تم وصفه بأنه "نظام أو شبكة مكونة بشكل فضفاض من الجهات الفاعلة التي تتجمع حول مصادر التمويل المشتركة والمعايير الطوعية، دون تسلسل قيادي فعال." فالمؤسسات العسكرية تعطي أهمية بالغة للقيادة والمراقبة وفي التنظيم لتراتبية محددة بوضوح، في الانضباط وتحمل المسؤوليات، الجيوش لديها عموما طريقة إدارية وقسرية في حل المشاكل، بناؤها ومفاهيمها أصيلة وراديكالية وتعكس الموروث الحربي للقوات العسكرية. بينما المنظمات الإنسانية أقل تراتبية، والتوافق فيها على سياسات معينة عنصر ضروري في صناعة قراراتها (https://bit.ly/310uR4V). وتؤطر عملها المبادئ الإنسانية الأساسية الآتية:

•الإنسانية: التي تعني تقديم المساعدة الإنسانية عند الحاجة وبطريقة تحترم حقوق الفرد وكرامته.

• الحياد: تقديم المساعدة الإنسانية دون تمييز بين المتلقين والاسترشاد فقط بالاحتياجات، مع إعطاء الأولوية لحالات الشدة الأكثر إلحاحًا. والحياد أمر بالغ الأهمية للحفاظ على موافقة وتعاون الأطراف الرئيسية ولكن لا ينبغي الخلط بينه وبين اللامبالاة. إذ ينبغي أن يكون حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة مثلا حياديين في تعاملهم مع أطراف النزاع، ولكن ليسوا محايدين في تنفيذ ولايتهم.

• الاستقلال: تقديم المساعدة الإنسانية بطريقة مستقلة عن الأهداف السياسية والاقتصادية، والعسكرية أو الأهداف الأخرى للجهات الفاعلة المشاركة في المجالات التي يجري فيها العمل الإنساني.

- يمكن أن تعزى الاختلافات بين العسكريين والمدنيين لا إلى الثقافة فحسب، ولكن إلى اختلافات أكثر جوهرية في الدوافع والأهداف والنهج. ويشمل ذلك تسييس وعسكرة المساعدة الإنسانية والإغاثة في حالات الكوارث.

خاتمة:

يتكون النظام الإنساني الدولي من مجموعة من المشاركين الذين يختلفون في إجراءات العمل والتفويضات والقدرات والثقافات. التنسيق بين هؤلاء المشاركين المختلفين دائمًا صعب، ومع ذلك هو مهم، وسيصبح أكثر أهمية مستقبلا. لذلك لا بد من التفكير الإبداعي في دراسة العلاقة بين القوات العسكرية والفاعلين في مجال العمل الإنساني وقت النزاعات المسلحة أو الكوارث الطبيعية.

ولم يعد كافيا أن يقتصر النقاش على مجرد كيفية التعاون أو التنسيق بين الوكالات الإنسانية، والبعثات العسكرية. بل لا بد من تعميق التفكير في الاتجاهات الراهنة والعواقب المحتملة لعمليات التنسيق تلك، كما أن الفاعلين في مجال العمل الإنساني ملزمون بفهم نشوء المبادئ والأهداف والعمليات غير القتالية للقوات العسكرية، التي يجدون أنفسهم مضطرين إلى اقتسام بيئة عملهم معها، والأهم من ذلك أنه لم يعد من الممكن، اعتبار العلاقة بين المدنيين والعسكريين موضوعا منعزلا. ولفهم الآثار اليوم - والأهم مستقبلا - ينبغي فهم تطور رؤية القوات المسلحة، لقدرتها على الاضطلاع بأدوار ومهام مدنية وذلك داخل توجهات أوسع لبناء الدولة، ونهج متكاملة لإدارة النزاع.

وقد تتوسع - في ذات السياق - تدريجيا الآثار الايجابية لعملية دمج المدنيين في القوات المسلحة إذ يمكن للمدنيين تعزيز الحساسية الثقافية لدى القوات المسلحة، وممارسة الضغط لزيادة الوعي بآثار النزاع على السكان المدنيين، وتقديم المشورة التقنية والسياسية وتأمين الوعي بالاحتياجات والأعمال الإنسانية اللازمة.

قائمة المراجع:

- قاسم، حجاج، (2016) التدخل الإنساني للجيش الوطني الشعبي في مواجهة الكوارث الطبيعية دراسة للشراكة عسكري -مدني خلال فيضان واد مزاب سنة 2008م . مجلة دفاتر السياسة والقانون . العدد 14.
- اللجنة الدائمة بين الوكالات IASC،(2017) دليل النوع الاجتماعي في مجال العمل الانساني .
- منصر، جمال (2012)، التدخل العسكري الانساني في فترة ما بعد الحرب الباردة: من قوة التحالف إلى فجر الأوديسا ، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

ثانيا: باللغة الأجنبية:

- Ankersen, C. (Ed.). (2007). Civil-military cooperation in post-conflict operations: emerging theory and practice. Routledge
- Cusumano, E., & Corbe, M. (Eds.). (2018). A civil-military response to hybrid threats. London; New York: Palgrave Macmillan
- James, P., & Choi, S. (2005). Civil-military dynamics, democracy, and international conflict: A new quest for international peace. Springer
- Lucius, G., & Rietjens, S. (Eds.). (2016). Effective civil-military interaction in peace operations: theory and practice. Springer
- De Coning, C. (2005). Civil-military coordination and UN peacebuilding operations. African Journal on Conflict Resolution, 5(2), 89-118.
- Volker Franke, THE PEACEBUILDING DILEMMA: CIVIL-MILITARY COOPERATION IN STABILITY OPERATIONS, International Journal of Peace Studies, Volume 11, Number 2, Autumn/Winter 2006, p9.
- EUROPEAN comission, Civil-military relations in humanitarian crises, ECHO FACTSHEET, April 2018, https://bit.ly/30b0JVx, [18/6/2020]
- Ferris, Elizabeth, Future directions in civil-military responses to natural disasters, australian civil military centre, Paper 05/2012, https://brook.gs/30TUswz), [22/5/2020]

- GOURLAY, Catriona, Des partenaires distants :la coopération civilo-militaire dans les interventions Humanitaires, https://bit.ly/310uR4V, [18/6/2020]
- Lilly, Damian, Peacekeeping and the protection of civilians: an issue for humanitarians?, September 2010, https://bit.ly/330vSwL, [14/6/2020]
- Metcalfe Victoria, Haysom Simone and Gordon Stuart, Trends and challenges in humanitarian civil–military coordination, 2012, https://bit.ly/39tjIxn), [02/7/2020]
- North Atlantic Treaty Organization (NATO) -NATO Civil-Military Co-operation (CIMIC) Doctrine",:http:// www.nato.int/ims/docu/AJP-9.pdf), [18/6/2020]
- OCHA, Humanitarian Civil - Military Coordination, https://bit.ly/3g4acUb), [5/7/2020]
- OCHA, Guidelines on the Use of Military and Civil Defense Assets to Support United Nations Humanitarian Activities in Complex Emergencies. https://bit.ly/2CQq4LF), [5/7/2020]
- Raiser, Konrad, Humanitarian intervention or human protection?, The Ploughshares Monitor, Spring 2004, volume 25, no. 1, https://bit.ly/333Oufj , [2/6/2020]
- Sucre, Canne A, Prince, Portau, Civil-military coordination in natural disasters: Americas region, Haiti, 7 March 2013, https://bit.ly/2EpVhFR), [12/7/2020]
- United States. Joint Chiefs of Staff. Joint Tactics, Techniques, and Procedures for Foreign Humanitarian Assistance, 2001. https://bit.ly/3hRr40J) , [11/6/2020]